

أزمة الرأسمالية الأمريكية ، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط

مقدمة

غرض هذه الدراسة هو تشخيص طبيعة الأزمة في الرأسمالية الأمريكية ، في وجهيتها الداخلي والخارجي ، وتحليل التأثير الذي تفرزه الأزمة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية . ولا بد - لتحقيق هذا الغرض - من تصوير ووصف الدور الذي يلعبه الشرق الأوسط في الاقتصاد السياسي العالمي المتأزم من ناحية ، وموقعه الخاص بالنسبة للرأسمالية في الولايات المتحدة من ناحية أخرى . على هذا الضوء سوف نسعى لتحديد مسار الهجمة الأمريكية ، وطبيعة سياسة الولايات المتحدة الخارجية في المنطقة ، وما يتصل بذلك بصفة خاصة بقضية فلسطين .

تكامل الرأسمالية العالمية

بادئ ذي بدء لا بد من القول بوضوح أن الأزمة لا تنحصر في الولايات المتحدة ، بل تتخطاها لتؤثر في الاقتصاد الرأسمالي في العالم قاطبة . إنها أزمة ذات نطاق عالمي ، وأن اقتصاديات جميع البلدان تكابد مشكلات مماثلة وبالطريقة نفسها . وعلى سبيل المثال يؤكد تقرير الأربعة والعشرين عضواً في OECD بشأن الوضع الاقتصادي :

« في غالبية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للبلدان الصناعية OECD ، ظل التوسع في حالة تردد ، فيما استمرت البطالة في الصعود ... وأن التوقعات الشاملة لأي تخفيض مهم في التضخم بالنسبة للعام المقبل ، لا تبدو جيدة بصفة خاصة » - أنظر تقرير OECD ص ٢٠ .

ومرد هذا جزئياً ، أن النظام الرأسمالي العالمي أصبح منذ الحرب العالمية الثانية متكاملًا إلى حد بعيد ، ومن العسير للغاية على أي بلد رأسمالي أن يفعل شيئاً بمفرده لحماية نفسه من